دراسة تحليلية للإنفاق العام البيئي في دول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2007-2015

Analytical study of environmental public spending in European Union countries during the period 2007-2015

د. عابد لزهر جامعة قسنطينة 02 lazhar.labed@univ-constantine2.dz
ط د. قالي راضية جامعة قسنطينة 02 kalli.radhia@yahoo.com

الملخص:

تهدف الدراسة لتحليل واقع الإنفاق العام لدول الاتحاد الأوروبي على مجالات حماية البيئة، وقد توصلنا إلى أن معدل نمو القيمة المضافة والتوظيف في القطاع البيئي أعلى من معدل نمو القيمة المضافة الخام والتوظيف في كل القطاعات، كما أن الإنفاق العام البئي في الاتحاد الأوروبي نمى بشكل مستمر خلال الفترة 2007-2015.

كما توصلت الدراسة إلى أن الإنفاق العام البيئي يتركز في عدة مجالات أهمها معالجة النفايات ومياه الصرف الصحي كمجالات تقليدية ويعتبر الإنفاق العام عليها مرتفع مقارنة بمجالات الإنفاق العام الحديثة المتمثلة في محاربة التلوث والحفاظ على التنوع البيولوجي والبحث والتطوير.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العام، حماية البيئة، الاتحاد الأوروبي.

Résumé:

L'objectif de l'étude est d'analyser la situation des dépenses publiques de l'UE en matière de protection de l'environnement, on a constaté que la croissance de la valeur ajoutée et de l'emploi du secteur environnemental augmente plus vite que le taux de croissance de la valeur ajoutée brute et de l'emploi dans tous les secteurs. Ainsi les dépenses publiques Au cours de la période 2015 à 2007, ont augmenté régulièrement.

L'étude a également montré que les dépenses publiques d'environnement sont concentrées dans plusieurs domaines, dont le plus important est le traitement des déchets et des eaux usées en tant que des domaines traditionnels et les dépenses publiques sont plus élevées que les dépenses publiques modernes comme la lutte contre la pollution, conservation de la biodiversité et recherche et développement.

Mots-clés: dépenses publiques, protection de l'environnement, UE.

تمهيد:

شهدت البشرية خلال القرنين الأخيرين تطورا مذهلا لم تعرفه منذ الأزل، حيث أدى هذا التطور إلى استغلال لموارد الطبيعة وخيراتها بشكل غير مسبوق حتى أدى إلى إحداث ضرر كبير بالطبيعة من تقلص للمساحات الخضراء وانقراض العديد من الكائنات وتلوث شمل البر والبجر والجو وظهور أمراض جديدة ونفاذ للموارد الطبيعية، وهو ما دفع بالعالم إلى البحث في سبل حل للمشاكل التي تسبب فيها الإنسان بسبب أطماعه في تحقيق رفاهيته.

إن التأثير السلبي لنشاط الإنسان لا يمكن أن ننسبه لنظام اقتصادي بعينه فهو ليس لصيق بالاشتراكية أو بالرأسمالية، فالصراع نحو القمة بين المعسكرين الشرقي والغربي لم يأخذ بعين الاعتبار التأثير السلبي على البيئة، بل حتى إن دول عدم الانحياز، بعدما بدأ التفكير في الحفاظ على البيئة رأت أن هذا البعد في التنمية ليس سوى خروج عن المسار الحقيقي للخطط التنموية.

هذه الوضعية الحرجة أخرجت الإنسان من أنانيته وجعلته يفكر جديا في الآليات التي يحافظ بها على سلامة البيئة التي يوجد فيها بحيث يحقق مستوا عال من الرفاهية دون التأثير على رفاهية الأجيال القادمة، فإنسان اليوم يفكر في إنسان

الغد، إذ لديه استعداد للتخلي عن جزء من الرفاهية التي يحققها إذا كان ذلك على حساب رفاهية الأجيال القادمة.

من أجل هذا الهدف – والذي اصطلح على تسميته بالتنمية المستدامة الذي يحمل ثلاثة أبعاد هي البعد الاقتصادي والإجتماعي والبيئي– عقدت الاجتماعات وأبرمت الاتفاقيات لتحديد الأهداف ووضع السياسات التي تكفل تحقيقها، وإذا كانت الأهداف الاقتصادية والاجتماعية تقليدية وقاسما مشتركا تسعى الحكومات لتحقيقها باختلاف مذاهبها ونهجها، فإن البعد البيئي يعتبر حديثا مقارنة بهما، بل إنه الموجة الحالية التي تشهدها البشرية، ويتضمنها أي نشاط يقوم به الإنسان سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، حيث يكون التفكير دوليا والتنفيذ محليا أي على مستوى الحكومات وما دونها.

وهذا التدخل الحكومي يظهر من خلال السياسات النقدية والمالية، ونظرا لتشعب هذه السياسات وتعدد أشكالها سنخصص دراستنا لجانب الإنفاق العام، ومن أهم المظاهر التي يشهدها الإنفاق العام هو اتجاهه نحو الزيادة ومن هذا المنطلق نطرح تساؤلا رئيسيا لمداخلتنا مفاده:

ما الاتجاه الذي تأخذه الإنفاق العام البيئي؟

وللإجابة على تساؤلنا سنفترض أن الانفاق العام البيئي يتجه نحو الارتفاع.

ولاختبار صحة الفرضية نطرح التساؤلات الفرعية التالية

ما مستوى تطور المجال البيئي في الاقتصاد؟

ما هي مجالات التدخل الحكومي في حماية البيئة؟

كيف تطور حجم الإنفاق الحكومي على مختلف مجالات القطاع البيئي؟

وسنستهل دراستنا بعرض أشكال تدخل الدول وتطور هذا التدخل ومجالات التدخل الحكومي وفي المحور الثاني سنبين مفهوم الإنفاق العام ونبنيه لاتجاه حماية البيئة، وفي المحور الثالث سنقدم دراسة وصفية تحليلية لمجالات الإنفاق العام الأوروبي على حماية البيئة.

وعليه للإجابة على هذه الأسئلة سنتبع المنهج الوصفي التحليلي في عرض البيانات الخاصة بمساهمة القطاع البيئي في الاقتصاد وكذا البيانات الخاصة بالإنفاق العام المتعلق بحماية البيئية، معتمدين في ذلك على قاعدة البيانات الخاصة بالاتحاد الأوروبي.

ISSN : 2602-6570

1- تدخل الدولة في الاقتصاد عبر سياسة الإنفاق العام

اختلفت رؤية المذاهب الإقتصادية لدور الدولة في الاقتصاد، فقد دعى المذهب الرأسمالي للحرية الاقتصادية حيث لا يجب أن يكون للدولة أي تدخل مادام التوازن يحدث تلقائيا في السوق، ليأتي المذهب الاشتراكي الذي قام على نقد المذهب الأول ليدعو لضرورة تدخل الدولة في كل النواحي الاقتصادية وكمالك لوسائل الإنتاج، وبحلول أزمة الكساد الاقتصادي لسنة 1929 في الدول الرأسمالية بدأ التفكير بضرورة إعطاء دور للدولة في الحياة الاقتصادية، وفيما يلي سيتم عرض موقف كل من المذاهب الثلاث.

1-1- تدخل الدولة في الاقتصاد حسب المذاهب الاقتصادية

1-1-1- الدولة في المذهب الرأسمالي

طبقا للمذهب الرأسمالي فإنه لا يوجد أي دور للدولة في التأثير على الاقتصاد إذ تعطى الحرية للأفراد في ممارسة النشاط الاقتصادي، لذا فإن دورها ينحصر في ممارسة الوظائف التي تسمح لها بالحفاظ على الأمن والاستقرار، من خلال ترسيخ العدالة والأمن لذا تعرف الدولة في هذا المذهب بالدولة الحارسة

حيث تحمي الكيانات الاقتصادية من كل التجاوزات القانونية التي قد يمارسها البعض.

وفي ظل هذا المذهب كان للمالية العامة دور حيادي في الاقتصاد يقتصر دورها في تغطية النفقات بموجب الإيرادات التي يتم تحصيلها حتى تتمكن من أداء وظائفها الأمنية والاجتماعية وترسيخ العادلة والمساواة، حيث تعتبر قوى السوق كفيلة وحدها بالوصول إلى مستوى التشغيل الكامل والخروج بالاقتصاد من فترات الانكماش والركود التي يمكن أن يشهدها الاقتصاد[1].

1-1-2- الدولة في المذهب الاشتراكي

يرى أصحاب هذا المذهب أن النظام الرأسمالي يؤدي إلى أزمات اقتصادية دورية بسبب المنافسة الشديدة وأن التوازن التلقائي لا يوجد له، وعلى أساس هذا حاول بناء نظريته بحتمية تدخل الدولة في اقتصادياتها وامتلاكها لوسائل الإنتاج والموارد، ما يسمح بتحقيق المساواة بين الأفراد بواسطة الملكية العامة لوسائل الإنتاج، فالدولة في المذهب الاشتراكي غير مقيدة الدور في المجال الاقتصادي مثلما هي في الرأسمالية، تمتلك الدولة جميع وسائل الإنتاج في المجتمع زراعة،

ISSN : 2602-6570

صناعة، تجارة، ملغية تماما فكرة الملكية الفردية[2]، ويمكن تلخيص دور الدولة التي تعتمد هذا المذهب في[3]:

- المجال السياسي: يعمل من اجل إرساء المصلحة العامة فوق المصلحة الخاصة وتطبيقها فعلا
- المجال الاجتماعي: إلغاء الفوارق بين الطبقات في ظل مجتمع تسوده المساواة العامة
- المجال الاقتصادي: يهدف على القضاء على الرأسمالية ولتحويل اغلب وسائل الإنتاج على الأقل إلى ملكية عامة ومشاعة.

1-1-3- دور الدولة في الفكر الكنزي

بعد أزمة الكساد الكبير سنة 1929 تأكد للمفكرين الاقتصاديين ورجال الاقتصاد والأعمال أن عودة الاقتصاد لوضعه التوازني بشكل تلقائي ليس إلا فكرة نظرية، ما دفع العالم إلى ضرورة إعادة التفكير في دور الدولة في الاقتصاد، وهنا، جاء كينر ليقدم نظرية جديدة في الاقتصاد تدور فكرتها العامة على ضرورة

تدخل الدولة في الاقتصاد، عبر السياسات المالية والنقدية بما يضمن إعادة التوازن في الاقتصاد.

ومن هنا ظهر مفهوم الدولة المتدخلة التي تعمل على وضع وتنفيذ السياسات التي تضمن بقاء التوزان في مختلف الأسواق أو إعادة التوزان إليها في حال وقوع أي اختلالات أو أزمات يمكن أن تشهدها الأسواق، وبالتالي تعمل على زيادة النمو الاقتصادي وتحقيق اهداف التنمية، ومن بين السياسات التي تتبناها الحكومات، وهي موجودة من قبل وجود المذاهب الاقتصادية وهي قديمة قدم وجود الدول هي سياسة الإنفاق العام.

2- الإنفاق العام كآلية لتدخل الدولة في النشاط الإقتصادي

قبل أزمة الكساد 1929 لم يكن مقبولا من حكومات الدول الرأسمالية التدخل في الحياة الإقتصادية، حيث نبهت إلى عجز السوق وحده في حل الأزمات الإقتصادية دون تخل الدولة، وكانت بداية لظهور السياسات العمومية الإقتصادية والتي تعني تدخل الدولة وتأثيرها في الإقتصاد، وقد حظيت سياسة الإنفاق العام باهتمام خاص باعتبارها من الأدوات التدخلية التي تم استخدامها من طرف الدولة لإعادة التوازن الإقتصادي والخروج من أزمة الكساد.

ISSN : 2602-6570

2-1- مفهوم الإنفاق العام

تتفق أغلب التعاريف للنفقة العامة على أنها مبلغ من النقود تستخدمه جهة تابعة للقطاع العام لإشباع حاجة عامة، والحاجة العامة هي التي تشبعها الدولة عن طريق مرافقها العامة، فالحاجة إلى الأمن تشبعها الدولة عن طريق توفير مراكز الأمن، والحاجة إلى العلاج والتعليم تشبعها الدولة عن طريق المستشفيات والمدارس، والحاجة إلى الأكل والشرب عند الفقراء تشبعها الدولة بالإعانات النقدية وغيرها من الحاجات[4].

2-2- أنواع النفقات العامة

تصنف النفقات العامة حسب عدة معايير تعكس مختلف الجوانب القانونية الخاصة بالمالية العامة[5]، ويمكن التمييز بين عدة انواع من النفقات وفق معايير عديدة[6]، مثل المعيار الإداري والوظيفي والغرض من الإنفاق العام والاقتصادي ، وحسب هذا الأخير تقسم إلى نفقات جارية ونفقات رأسمالية، ويصطلح على تسميتها أيضا بالنفقات التسيير ونفقات التجهيز وهي[7]:

- **نفقات التسـيير:** هي النفقات التي تصـرف لضـمان السـير الحسـن لمصـالح الدولة ومرافقها كالأجور والرواتب، في سـبيل تغطية الحاجة اليومية والروتينية للدولة والمحافظة على جهازها الإداري وليس في سبيل زيادة رأس المال المادي أي أنها نفقات إستهلاكية.
- **نفقات التجهيز والإسـتثمار:** هي نفقات غير دورية تصـرف لزيادة الإنتاج القومي (السلع والخدمات) وهي نفقات إستثمارية.

وحسب معيار المقابل من وراء صرف النفقة تصنف إلى نوعين[8]:

- **نفقات حقيقية (بمقابل):** وهي النفقات التي تحصل الدولة على مقابل (سلع وخدمات) من وراء صرفها، كالأجور التي تدفع للأساتذة والاطباء وغيرهم لقاء خدماتهم ومجهوداتهم، أو النفقة التي تدفع لشراء مواد أولية قصد إنشاء مصنع أو تشييد طريق أو مطار، وهذه النفقات تأثر على الدخل الوطني وتخلق قدرة شرائية.
- **نفقات تحويلية (دون مقابل):** هي نفقات تقدم في شكل تحويلات نقدية من الدولة إلى الفقراء مثل إعانات البطالين والفئات الهشة، وكذا النفقات التي تخصص لمساعدة بعض المؤسسات والمصانع على تخفيض

تكاليف الإنتاج بالتالي دعم الأسعار وتخفيضها، وهذه النفقات لا تأثر على الدخل الوطني بل تأثر فقط على تحويل الدخول من فئة الاغنياء إلى الفئات الهشة.

أما التقسيم الإداري فيكون حسب كل وزارة أو قطاع، أما التقسيم الوظيفي فيقصد به تقسيم النفقات العامة إلى نفقات الخدمات ونفقات الزراعة والصناعة.... ولقد أضيف في مجال الإنفاق العام في الجزائر فصل جديد في قانون المالية لسنة 2018 يتعلق بالإنفاق العام على البيئة الذي يعبر عن صرف الدولة مبالغ نقدية في مجال حماية البيئة جزء منه يعتبر استثمارا بيئيا والجزء الآخر نفقات جارية، ونظرا لحداثة الاهتمام بالإنفاق العام البيئي في الجزائر سندرس البيانات المتعلقة بدول الاتحاد الأوروبي، لنبين أهم مجالات الإنفاق العام البيئي ومبينين مستوى التفاوت في الإنفاق العام بين مختلف الدول وكذا التفاوت في مجالات الإنفاق العام.

2-3- علاقة الإنفاق العام بالنشاط الاقتصادي

اختلفت الدراسات والأبحاث في تفسير العلاقة بين النشاط الاقتصادي والإنفاق العام حول اتجاه التأثير وطبيعة التأثير وحجمه ومصدر هذا التأثير، ويُعبر اتجاه العلاقة من تأثير الإنفاق العام في النمو الاقتصادي عن الفكر الكينزي والاتجاه العكسي يمكن أن ننسبه إلى فاجنر، ويوجد عدد لا متناه من الأبحاث والدراسات، وقد استخدمت تقنيات الاقتصاد القياسي الحديثة كالتكامل المشترك والعلاقة السببية لجرنجر ونموذج تصحيح الخطأ وغيرها، ولم تتفق هذه النماذج والدراسات حول رأي واحد، فبعض الدرسات تؤيد وتدعم قانون فاجنر بدلاً من الفرضية الكنيزية، بينما دراسات أخرى تؤيد الفرضية الكنيزية بدلاً من قانون فاجنر[9].

2-3-1- تأثير الإنفاق العام في النشاط الاقتصادي

تعتبر النفقات العامة الأداة التي تسمح بتأثير الدولة على متغيرات الإقتصاد الكلي (الإنتاج، الإستهلاك، الدخل، التوظيف والإستثمار، مستوى الأسعار...) وأيضا على المتغيرات الجزئية كأثرها على سلوك المنتج وسلوك المستهلك، كما تستخدم الدولة نفقاتها لتخصيص الموارد الإقتصادية وتوجيهها

وكذا لتحقيق أهداف إجتماعية كإعادة توزيع الدخول بين طبقات المجتمع أو حماية البيئة وترقية المجتمع، وهذا التأثير يمكن أن يكون مباشرا وغير مباشر.

أولا: التأثير المباشر للنفقات العامة

- **التأثير على الإستهلاك:** إذا كان الإقتصاد يعاني من ركود أو كساد سواء كلي أو جزئي في بعض القطاعات تستخدم الدولة نفقاتها الإستهلاكية (الأجور والرواتب والإعانات) من أجل تشجيع الإستهلاك القومي أو تشجيع الطلب على سلعة معينة، أو حتى عندما تشتري الدولة السلع والتجهيزات الازمة للإنتاج العام فهو يعتبر تحفيزا للإستهلاك القومي[10].
- **التأثير على الإنتاج:** لزيادة الإنتاج مثلا تقوم الدولة بصرف نفقاتها إما بشكل مباشر بإنشاء مصانع وتجهيزها وتشغيلها، أو بشكل غير مباشر عن طريق دعم المشاريع الإنتاجية للخواص.
- **التأثير على الأسعار:** يمكن أن تتدخل الدولة في المحافظة على مستوى الأسعار ثابت، إذ أنه هناك عوامل أخرى غير العرض والطلب

تأثر على الأســـعار ألا وهي تدخل الدولة بواســـطة نفقاتها، فقد تقدم الدولة إعانات للمنتجين تســـمح لهم بزيادة الإنتاج وتخفيض التكاليف بالتالي إنخفاض الأســـعار، أو توجه الإنفاق العام نحو تأدية خدمات عامة بأسـعار رمزية للفئات محدودة الدخل كالتعليم والصـحة[11] (فتوح، 2015، صفحة 73).

- **التأثير على التوظيف:** بهدف زيادة التوظيف ومكافحة البطالة تستخدم الدولة نفقاتها العامة، إما بطريقة مباشـرة عن طريق إنشـاء مشـاريع وتوظيف الموارد العاطلة ســـواءا يد عاملة أو غيرها، أو عن طريق تشجيع الطلب الكلي وزيادة الإنتاج والذي بدوره يستلزم زيادة التوظيف، وإن ما نراه في الجزائر في شكل إنشاء هيئات الدعم والمرافقة للمشاريع الإقتصـادية لخير دليل على تأثير الإنفاق العام على التوظيف (عايب، 2010).
- **التأثير على إعادة توزيع الدخل:** تعمل الحكومة وكوظيفة أساسية على توفير بعض الخدمات لصـالح الطبقات الفقيرة على قدر أكبر من الذي يحصـــل عليه الطبقات الغنية في المجتمع[12]، حيث تعمل على زيادة

ISSN : 2602-6570

التحويلات الإجتماعية في شـــكل منح ومســـاعدات ودعم المنتجات الضرورية والدنيا.

ثانيا: التأثير غير المباشر للنفقات العامة

يظهر هذا التأثير من خلال أثر المضاغف وأثر المعجل[13]، حيث تؤدي الزيادة في الإنفاق العام إلى زيادة أكبر في الدخل، وهذه الزيادة في الدخل سيوجه جزء منها نحو الاستهلاك وجزء منها نحو الادخار، وما ينفق على الاستهلاك سيكون بمثابة دخول لفئة جديدة بدورها ستوجه جزء منها للاستهلاك وجزء للادخار طبعا سيكون ذلك وفقا للميل الحدي للاستهلاك، وسيحول الجزء المدخر لاستثمارات، وبالتالي فكل زيادة في الإنفاق الحكومي لدعم القدرة الشرائية ستدعم زيادة افنتاج ومن ثمة زيادة الدخل القومي وهذه الزيادة في الدخل القومي ستكون مرتبطة بالميل الحدي للاستهلاك، حيث تكون الزيادة في الدخل اكبر بعدة مرات الزيادة في الاستهلاك، حيث كلما كان الميل الحدي للاستهلاك كبيرا أدى ذلك لزيادة الدخل.

أما بالنسبة للمعجل فهو يعني أن زيادة الإنفاق العام يؤدي إلى زيادة في الدخل بفعل أثر المضاغف سيؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الإستثمارية ووسائل الإنتاج للاستجابة لزيادة الطلب على السلع الاستهلاكية، ومنه نخلص إلى ان فكرة المضاعف والمعجل تتكامل لتفسير الزيادة في الدخل نتيجة الزيادة في الإنفاق الحكومي[14]، وبغض النظر عن ما تواجهه هذه الفكرة من انتقادات كونها تعمل بشكل أفضل في الاقتصاديات التي تتميز بمرونة أكبر في الجهاز الإنتاجي نوع النفقات العامة ومن يستفيد منها.

2-3-2- تأثر الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي

تعد الزيادة في الإنفاق العام أحد الظواهر التي اصطلح عل تسميتها بقانون التزايد المستمر للنفقات الحكومية أو قانون فانجر A.Wagner والذي ينص على أن الزيادة في معدل النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام بمعدل أكبر من الزيادة الحاصلة في نصيب الفرد من الناتج القومي، حيث تعمد الدولة لزيادة نفقاتها على قطاع الصحة والتعليم والإنشاءات للحفاظ على مستويات النمو المحققة، كما تفسر أيضا وفق أثر الإزاحة لـ Peacock et Wiseman حيث تكون الزيادة في النفقات العامة وفق قفزات[15].

ISSN : 2602-6570

وباختلاف القوانين المفسرة لظاهرة زيادة النفقات العامة فهي ترجع لعاملين أساسيين، الأول هو تكفل الدولة بوظائف ومهام جديدة والثاني هو توسع الدولة في القيام بوظائفها الحالية[16]، وتوصف الزيادة بأنها ظاهرية حيث لا يؤدي الزيادة النقدية إلى زيادة أو تنوع في إشباع الحاجات العامة، وزيادة حقيقية حيث تهدف لزيادة مستوى الإشباع وتحقيق تنوع فيه[17].

فالزيادة الظاهرية في النفقات العامة يمكن أن ننسبها إلى انخفاض القوة الشرائية للوحدة النقدية أي ارتفاع في معدل التضخم، وبالتالي للمحافظة على نفس مستوى الإشباع العام فلابد من زيادة المخصصات المتعلقة بالنفقات العامة، كما أن الزيادة في الإنفاق العام يعتبر ظاهريا عندما يحدث للاستجابة للزيادة السكانية.

أما الزيادة الحقيقية فقد تكون لتحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية... ومن أشكالها زيادة الدعم المقدم للمؤسسات الاقتصادية في شكل مباشر أو غير مباشر لتحسين تنافسيتها بتشجيعها على التصدير أو تحسين

قدرتها على مواجهة المنافسة الأجنبية، أما الأهداف الإجتماعية فتتمثل في زيادة حجم الدعم الموجه للعائلات والأفراد لتحسين مستوى معيشتهم.

3- الإنفاق العام على المجال البيئي

بقي تدخل الدولة في الاقتصاد في حدود ضيقة في أهدافه ألا هي تحقيق معدلات نمو مرتفعة والعدالة في توزيع الثروة، فقد بقيت في معزل عن دراسة وتحليل أثر النشاط الاقتصادي على البيئة، ولم يتم التفطن لهذه النقطة إلا بعد بداية ظهور الآثار السلبية على البيئة وصحة الإنسان، ومع ذلك كان هناك من يعارض هذا الاتجاه، باعتباره يعرق مسيرة التنمية سواء من طرف اللوبيات والشركات المتعددة الجنسيات أو حتى حكومات الدول، فبعد تبني الدول المتقدمة لضرورات الاهتمام بالقضايا البيئية لتحقيق التنمية أظهرت دول عدم الانحياز في مؤتمرها الرابع في الجزائر في سبعينيات القرن الماضي معارضة لذلك الاتجاه، حيث اعتبر أن هذا الاهتمام ليس سوى انحراف عن المسارات التنموية التي كانت ترغب في تبنياها وارتات ضرورة اتباع المسارات التنموية في شكلها التقليدي بمعزل عن الكلفة البيئية التي قد يترتب عنها.

لكن استماتة المدافعين على هذا الاتجاه الذي يرتكز على ضرورة تبني البعد البيئي في النشاط الاقتصادي، مكنهم من فرض أفكارهم، إذ بدأت المنظمات والهيئات الدولية تتبنى ذلك من خلال عقد الاجتماعات، وظهر بذلك مفهوم جديد للتنمية يتبنى البعد البيئي وهو التنمية المستدامة.

وفي الحقيقة تمثل هذه النقطة أهداف الألفية الحالية التي تبنتها المنظمات والهيئات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة حيث وضعت في البداية خطة إنمائية من ثمانية أهداف ينتهي العمل بها في 2015 ثم دعمتها لاحقا بسبعة عشر هدفا[18] تسعى للقضاء على الفقر وكل مظاهره وتحسين مستوى المعيشة والرخاء بتوفير التعليم والصحة وتوفير مياه الشرب وقنوات الصرف الصحي بالإضافة إلى حماية كوكب الأرض وتحقيق النمو الاقتصادي.... وهي الأهداف التي بدأ العمل بها ابتدأ من 01 جانفي 2016، وهي تحقق الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (البعد الاجتماعي والبيئي والاقتصادي)

إن تحقيق هذه الأهداف لا يعد إلزاميا من الناحية القانونية، لكنها متطلبات أساسية لبقاء البشرية واستمراريتها، تستدعي عمل وشراكة بين مختلف الدول

الغنية والفقيرة والمتوسطة الدخل مع مراعاة إمكانية كل دولة، حيث يتوقع من حكومات الدول تبني هذه الأهداف والعمل على تحقيقها، لكن من المؤكد أيضا أن السعي الحثيث لتحقيقها سيتولد عنه إشباعا أكبر وتحقيق منافع جديدة ما كانت لتتحقق بالوتيرة التي تجسدت بعد تبني الهيئات الدولية لهذه الأهداف وتعبئة الرأي العالمي لتحقيقها، لكن رغم ذلك يبقى التحسين مطلوبا لوجود بعض الثغرات والأهداف التي تحتاج للتحسين[19].

كما أن السعي لتحقيق هذه الأهداف سيتطلب موارد مالية ونفقات حكومية حقيقية تضاف إلى ميزانيات وأعباء الدول، فالدول المتقدمة إضافة إلى ما تنفقه داخليا على تحقيق هذه الأهداف فهي مطالبة بتقديم منح وإعانات للدول محدودة الدخل التي بدورها ستحول هذه الإعانات إلى نفقات توجه لتحقيق التنمية المستدامة.

3-1- أهمية الاقتصاد البيئي

تعد التنمية المستدامة من مواضيع الساعة التي شهدت تطورا عبر مراحل زمنية متعاقبة ظهرت من خلال الاجتماعات المؤتمرات الدولية منذ خمسينيات القرن الماضي[20]، حتى إنه لم يعد بالمستطاع تناول أي سياسة من السياسات

التي تنتهجها الدول والمنظمات الدولية دون الأخذ بعين الاعتبار لمفهوم الاستدامة التي طغى ونمى مفهومها عبر عدة عقود، ليأخذ حيزا كبير في الأدبيات الاقتصادية والسياسات الحكومية والاتجاهات التي تتبناها المنظمات الدولية، ليعبر عن التنمية بأنها تلك التي تحقق احتياجات الجيل الحاضر دون أن تؤثر سلبا على تلبية احتياجات الأجيال القادمة، حيث انتشر هذا المفهوم بعد صدور تقرير Gro Harlem Brundtland الوزير الأول للنرويج ورئيسة المفوضية العالمية للبيئة والتنمية سنة 1987، ولقد تطور مفهوم التنمية المستدامة ليأخذ بعدا زمنيا أوسع ليكون تلبية هذه الحاجيات مرتبط بمفهوم البقاء والاستمرارية والمساواة (Gagnon, 2005)، أي أن يحصل كل جيل على ما يحتاج إليه بشكل ملائم دون نقصان في القيمة، فالعبرة في تبني سياسة تنموية مستدامة هي الحفاظ على موارد الطبيعة ليستغلها كل جيل حيث يحصل على الأقل على نفس القدر من الإشباع الذي حصل عليه الجيل السابق.

ومفهوم التنمية المستدامة وبشكل خاص في بعده البيئي بقي يفرض وجوده في الساحات الدولية ومن طرف الهيئات الدولية بما فيها البنك الدولي حتى

أضحت المشاريع التي يتم تمويلها من طرفه تخضع لمدى استجابتها للمعايير البيئية وقياس بصمتها البيئية ليتم قبول تمويلها[21]، هذا المتطلب الأساسي – الاهتمام بالقضايا البيئية– يأخذ في وقتنا الحالي أشكالا عديدة منها ما لها علاقة مباشرة بها وأخرى غير مباشرة، ويمثل الاهتمام بالبيئة تحديا حقيقيا لكل الاطراف (أسر، ومؤسسات وحكومات) لمعالجة مختلف المشاكل التي تترتب عن أي سلوك بشري يمكن أن يؤثر على البيئة ويتطلب إيجاد حلول لهذه المشاكل.

وهذه الحلول تأتي من خلال البحث والتطوير وبالتالي لابد أن تكون سياسة تشجيع البحث والتطوير متضمنة لمفهوم الاستدامة بمعنى أن المشاريع مهما كانت طبيعتها اقتصادية أو اجتماعية تحت وصاية القطاع العام ضمن إطار البنى التحتية أو غيرها أو تلك التي ينجزها القطاع الخاص فإن المعايير البيئية إضافة إلى المعايير الاجتماعية والاقتصادية ينبغي ان تحظى هي الأخرى بالاهتمام والرعاية وقد ترجح الكفة إليها على حساب المعايير الاقتصادية والاجتماعية.

تظهر أهمية القطاع البيئي من خلال مساهمته في تكوين القيمة المضافة ومن ثمة الناتج الداخلي الخام وكذا مساهمته في زيادة مستويات التوظيف في

ISSN : 2602-6570

المجتمع، إذ تسجل البيانات في دول الاتحاد الأوروبي ارتفاعا في التوظيف في القطاعات البيئية يفوق الارتفاع في الاقتصاد ونفس الشيء ينطبق على نمو القيمة المضافة في هذا القطاع، وهو ما يتضح من الشكل أدناه:

شكل - 1- مقارنة بين معدل نمو التوظيف والقيمة المضافة الخام بين الاقتصاد البيئي والاقتصاد ككل (2000-2014، UE 28)

أما حسب مجالات الاهتمام بالقطاع البيئي فنلاحظ أن الزيادة المحققة في التوظيف تركزت في قطاع موارد الطاقة المتجددة التي تعتبر احدث مجالات الاهتمام في الاقتصاد البيئي، ما يعني أن هذا القطاع المستحدث أكثر استقطابا لليد العاملة مقارنة ببقية القطاعات الأخرى فقد كان معدل نمو التوظيف في القطاع البيئي ككل 49% بين 2000-2014 وكانت أعلى نسبة مسجلة في

قطاع الطاقات المتجددة بسنبة تجاوزت 189%، كما وصل معدل نمو التوظيف في قطاع معالجة النفايات إلى 35%.

شكل - 2- تطور التوظيف في مختلف مجالات القطاع البيئي (2000-2014، UE 28)

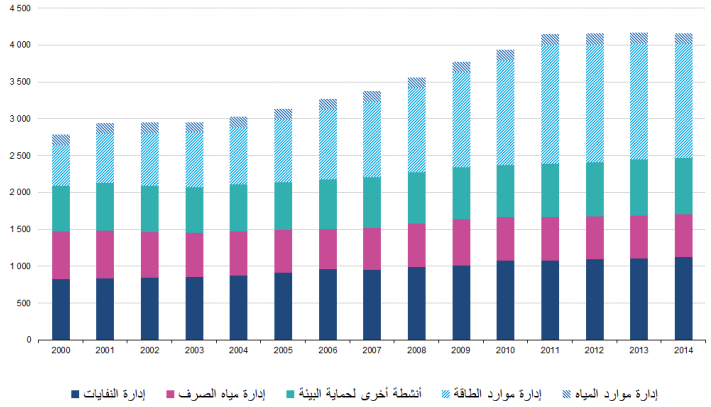

وقطاع البيئة وإن كان مستقلا في بعض الأنشطة، فهو متواجد في تكوين القطاعات الأساسية المشكلة للقيمة المضافة وفيما يلي نسب توزيع مساهمة الاقتصاد البيئي في القطاعات الاقتصادية في دول الاتحاد الأوروبي:

ISSN : 2602-6570

شكل – 3– نسبة القيمة المضافة الخام للاقتصاد البيئي في القطاعات الاقتصادية (UE 28 ،2014)

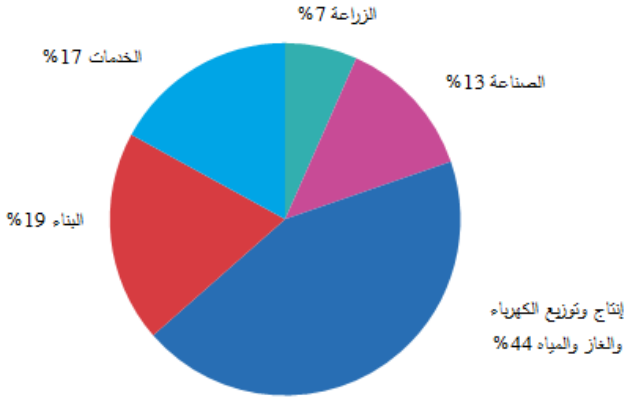

وواضح جدا أن مساهمة الاقتصاد البيئي مرتفعة في قطاع موارد الطاقة وهي المياه والكهرباء والغاز، باعتبار أنها تعد مجالا خصبا لأنشطة للطاقات البديلة والمتجددة.

3-2- الإنفاق العام البيئي

إن زيادة الاهتمام بالبيئية لا يتطلب اجتماعات وخطب بل يجب أن يتبع ذلك بتوفير الموارد المالية التي يتم إنفاقها لتحقيق الأهداف البيئية، وكان لابد من أن تكون المبادرة من طرف حكومات الدول وعلى رأسها الدول المتقدمة، وهو ما ظهر من خلال ما سنصطلح على تسميته بالإنفاق العام البيئي، وهذا الإنفاق

يهدف بشكل أساسي إلى المحافظة والتقليل والقضاء على كل ما من شأنه التأثير سلبا على البيئة[22]، ويتوزع هذا الإنفاق العام على مجالات عديدة، تقسم حسب تصنيف الاتحاد الأوروبي إلى النفايات ومياه الصرف الصحي والتي يمكن اعتبارها مجالات تقليدية ثم يأتي الإنفاق على المحافظة على الهواء وتقليل الضجيج والتنوع البيئي والنفايات المشعة وقطاعات أخرى.

وينقسم الإنفاق العام البيئي أيضا وفق المعيار الاقتصادي إلى الإنفاق الجاري والإنفاق الرأسمالي، ويشمل الإنفاق الجاري استهلاك المنتجات البيئية من مختلف المتعاملين الاقتصاديين مثل نفقات تشغيل المرافق العامة وأجور العمال والإعانات وعمليات الصيانة التي لها علاقة بالمجال البيئي... أما الإنفاق الرأسمالي فيقسم إلى إنفاق رأسمالي مباشر من خلال مشاريع الإنشاء وبناء البنى التحتية ويشمل أيضا الإنفاق العام على الاستثمارات مثل شراء التجهيزات أو إنشائها في حين أن الإنفاق العام الرأسمالي غير مباشر وهي الاستثمارات التي يقوم بها القطاع الخاص بدعم من الدولة للقيام بالاستثمارات التي لها علاقة بمختلف مجالات حماية البيئة، ويمكن القول بأن الإنفاق العام البيئي وفق هذا التقسيم سيكون له تأثير غير مباشر على النمو وفق المذهب الكينزي بموجب

ISSN : 2602-6570

أثر المضاغف وأثر المعجل، حيث يؤدي الإنفاق على الأجور والإعانات ودعم القطاع الخاص في النهوض بالأنشطة البيئية المتنوعة إلى زيادة الاستهلاك والميل الحدي للاستهلاك وكذا زيادة الاستثمارات ومن ثمة زيادة الدخل والنمو الاقتصادي.

ولدراسة تطور الإنفاق العام البيئي اخترنا في دراستنا هذه تحليل وضعية الإنفاق العام البيئي في دول الاتحاد الأوروبي، نظرا لتوفر البيانات الإحصائية بخصوصها وقرب اقتصادياتها من الجزائر في ظل الشراكة القائمة بين الجانبين التي غالبا ما يتم نقل خبراتها من الاتحاد الأوروبي نحو الجزائر، وقد اختبرنا إلى جانب دول الاتحاد الأوروبي UE 28 الدول الست الأولى سنة 2015 من حيث حجم الإنفاق في كل مجال من مجالات الإنفاق العام البيئي.

3-3- دراسة تطور الإنفاق العام البيئي في دول الاتحاد الأوروبي UE 28:

ويمثل الجدول التالي تطور الإنفاق العام الإجمالي الأوروبي لـ 28 دولة على حماية البيئة خلال الفترة الممتدة من 2007-2015:

جدول - 1- تطور الإنفاق العام الأوروبي (UE 28) على حماية البيئة M€ (2015-2007)

السنة	200	200	200	201	201	201	201	201	201
الاتحاد الأوروبي (28	101315	102243,	109485,	109419,	109455,	110793,	112076,	11439	118916,
فرنسا	16875,	17796,0	19207,0	19833,0	20406,0	21009,0	21651,0	21984,	21930,0
المملكة المتحدة	20429,	16975,2	16945,0	17920,6	16729,3	17219,8	15916,2	18357,	20285,5
ألمانيا	12707,	13098,0	17729,0	15479,0	15796,0	16569,0	17447,0	17791,	18468,0
إيطاليا	12403,	13235,0	13868,0	13796,0	14455,0	14575,0	15494,0	15326,	15876,0
هولندا	9576,0	9928,0	10546,0	10286,0	10295,0	10073,0	10076,0	9770,0	10412,0
إسبانيا	10764,	10884,0	11518,0	11358,0	10174,0	9302,0	8621,0	9096,0	9293,0

المصدر : http://appsso.eurostat.ec.europa.eu

يوضح الجدول اعلاه ارتفاع الإنفاق العام على حماية البيئة في دول الاتحاد الأوروبي خاصة بعد سنة 2011، وتعد فرنسا متقدمة على بقية الدول مع تسجيل بعض التذبذبات لدى بعض الدول مثل بريطانيا وتراجع في حجم الانفاق العام البيئي في إسبانيا، أما من حيث مجالات الإنفاق العام فهي موزعة:

أولا: إدارة النفايات

جدول - 2- تطور الإنفاق العام الأوروبي على إدارة النفايات (2015- M€ (2007

GEO/TIME	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الاتحاد الأوروبي 28 دولة	47 995,4	48 286,6	49 017,0	51 482,8	52 093,0	53 425,9	54 192,3	56 400,4	59 539,1
المملكة المتحدة	15 866,4	13 417,4	13 044,6	13 422,1	13 053,6	13 389,3	12 591,0	14 222,4	15 572,3
فرنسا	8 013,0	8 408,0	8 978,0	9 550,0	10 263,0	10 604,0	10 878,0	11 294,0	11 301,0
إيطاليا	5 555,0	6 240,0	6 697,0	7 305,0	8 242,0	8 594,0	9 868,0	9 909,0	10 553,0
ألمانيا	4 240,0	4 202,0	4 355,0	4 640,0	4 785,0	4 811,0	5 041,0	5 067,0	5 283,0

اسبانيا	4 748,0	5 237,0	5 076,0	5 809,0	5 373,0	5 365,0	4 917,0	5 214,0	5 251,0
هولندا	3 246,0	3 367,0	3 464,0	3 599,0	3 538,0	3 573,0	3 474,0	3 440,0	3 411,0

المصدر : http://appsso.eurostat.ec.europa.eu

يتضح لنا بأن الدول الأكثر إنفاقا سنة 2015 على معالجة النفايات هي المملكة المتحدة بأكثر من 15 مليار يورو مع تسجيل تذبذب في الإنفاق العام من فترة لأخرى وتليها فرنسا بمبلغ يفوق 11 مليار يورو كما تجاوز حجم إنفاق إيطاليا 10 مليار يورو ثم تأتي ألمانيا في المرتبة الرابعة مسجلين تزايدا مستمرا في حجم الإنفاق العام وخلفها إسبانيا بأكثر من نصف مليار يورو.

ثانيا: إدارة مياه الصرف الصحي

جدول – 3- تطور الإنفاق العام البيئي الأوروبي على إدارة مياه الصرف الصحي (2007-2015) M€

GEO/TIME	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الاتحاد الأوروبي	20 090,1	20 339,9	20 539,3	20 238,6	19 521,3	19 313,1	19 172,4	18 832,5	19 147,6
فرنسا	4 405,0	4 732,0	5 011,0	4 831,0	4 939,0	4 916,0	4 780,0	4 601,0	4 447,0
ألمانيا	3 990,0	3 967,0	3 855,0	3 717,0	3 815,0	3 882,0	4 180,0	4 193,0	4 351,0
هولندا	3 353,0	3 468,0	3 699,0	3 549,0	3 611,0	3 518,0	3 600,0	3 119,0	3 289,0
سويسرا	692,3	884,9	1 092,5	1 163,8	1 275,4	1 301,2	1 359,2	1 410,0	1 553,1
اسبانيا	1 794,0	1 274,0	1 467,0	1 897,0	1 219,0	1 433,0	1 336,0	1 500,0	1 529,0

المصدر : http://appsso.eurostat.ec.europa.eu

يتضح لنا من الجدول بأن حجم الإنفاق العام على إدارة مياه الصرف الصحي لا تتجاوز العشرين مليار يورو في مجموع دول الاتحاد الأوروبي 28 مسجلا تذبذبا من سنة لأخرى، ولا تتجاوز النفقات العامة النصف مليار يورو في اكثر الدول إنفاقا على هذا البند وهما فرنسا وألمانيا وغابت المملكة المتحدة ضمن الدول الأكثر إنفاقا.

محاربة التلوث

جدول - 4- تطور الإنفاق العام الأوروبي على محاربة التلوث (2007-2015) M€

GEO/TIME	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
دول الاتحاد الأوروبي	8 515,4	9 486,1	14 724,7	12 578,4	12 929,9	13 689,8	14 322,7	13 991,7	13 726,1
ألمانيا	1 591,0	1 927,0	6 248,0	3 794,0	3 669,0	4 308,0	4 502,0	4 614,0	4 740,0
هولندا	2 118,0	2 108,0	2 256,0	2 088,0	2 086,0	1 953,0	1 939,0	1 891,0	1 776,0
فرنسا	1 107,0	1 406,0	1 786,0	1 873,0	1 591,0	1 692,0	1 849,0	1 762,0	1 732,0
اليونان	20,0	0,0	83,0	184,0	304,0	738,0	1 506,0	1 143,0	1 158,0
سويسرا	87,7	99,6	162,5	864,3	697,6	752,4	656,4	941,6	1 013,3
إيطاليا	1 066,0	1 290,0	1 413,0	949,0	962,0	854,0	674,0	602,0	637,0
المملكة المتحدة	260,1	261,2	318,8	588,7	297,3	203,5	201,4	610,3	632,4

المصدر : http://appsso.eurostat.ec.europa.eu

ISSN : 2602-6570

يتضح من الجدول أن حجم الإنفاق العام الأوروبي وصل إلى 13 مليار يورو، وتعد ألمانيا أكثر الدول إنفاق على هذا المجال إذ وصل حجم الإنفاق العام سنة 2009 إلى أكثر من ستة ملايير يورو، كما نلاحظ الزيادة الكبيرة في حجم الإنفاق العام من دولة اليونان فبعد أن كان عند مستوى الصفر سنة 2008 نلاحظ أنه وصل إلى ما يزيد عن المليار يورو سنة 2015، متفوقة في ذلك على كل من سويسرا وإيطاليا والمملكة المتحدة التي شهد فيها الإنفاق العام تذبذبا.

المحافظة على التنوع البيولوجي

جدول - 5- تطور الإنفاق العام الأوروبي (UE 28) على المحافظة على التنوع البيولوجي (2007-2015) M€

GEO/TIME	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
دول الاتحاد الأوروبي	11 523,0	11 619,1	12 400,1	11 939,7	11 491,2	10 999,5	11 343,1	11 438,9	12 292,8
إيطاليا	3 774,0	3 710,0	3 706,0	3 704,0	3 456,0	3 248,0	3 245,0	3 197,0	3 076,0
فرنسا	1 118,0	1 166,0	1 361,0	1 510,0	1 648,0	1 791,0	1 834,0	1 745,0	1 827,0
هولندا	553,0	682,0	723,0	729,0	726,0	710,0	791,0	1 070,0	1 692,0
ألمانيا	985,0	1 007,0	1 090,0	1 089,0	1 216,0	1 296,0	1 373,0	1 417,0	1 476,0
إسبانيا	2 247,0	2 225,0	2 772,0	2 043,0	1 673,0	1 238,0	1 025,0	1 053,0	1 162,0
المملكة المتحدة	911,8	660,6	536,5	670,3	586,5	535,2	595,8	612,8	766,0

المصدر : http://appsso.eurostat.ec.europa.eu

يتبر حجم الإنفاق العام على هذا البند منخفض مقارنة ببقية المجالات الأخرى، إذ لا يتعدى فيه حجم الإنفاق العام الكلي 12 مليار يورو، وإيطاليا وحدها يمثل فيها حجم الإنفاق العام ربع هذا المبلغ، كما يتبين من خلال الجدول الزيادة المضطردة في حجم الإنفاق العام من طرف هولندا حيث ارتفع حجم إنفاقها بثلاثة مرات منذ سنة 2007 حيث كان حجم الإنفاق العام 553 مليون يورو ليصل إلى 1692 مليون يورو وتراجع حجم الانفاق في إسبانيا إلى النصف تقريبا من 2247 سنة 2007 إلى 1162 سنة 2015.

جدول - 6- تطور الإنفاق العام الأوروبي (UE 28) على البحث والتطوير المتعلق بحماية البيئة (2007-2015) M€

GEO/TIME	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
دول الاتحاد الأوروبي	3 941,2	3 498,3	3 455,2	3 902,6	3 709,9	3 845,0	3 673,6	4 118,2	4 525,8
ألمانيا	817,0	851,0	973,0	1 051,0	1 084,0	1 065,0	1 092,0	1 211,0	1 275,0
المملكة المتحدة	938,1	632,9	611,7	908,1	669,4	822,6	728,9	743,1	1 052,6
فرنسا	474,0	413,0	312,0	341,0	373,0	357,0	373,0	700,0	768,0
إسبانيا	476,0	529,0	555,0	559,0	524,0	426,0	433,0	405,0	418,0
إيطاليا	373,0	405,0	344,0	347,0	340,0	429,0	334,0	332,0	329,0
بولونيا	92,0	121,9	98,7	116,4	120,6	139,8	118,6	150,1	153,8

المصدر : http://appsso.eurostat.ec.europa.eu

من الواضح أن حجم الإنفاق العام على هذا المجال قد ارتفع من سنة 2007 إلى 2015، لكنه كان متذبذبا من فترة لأخرى على مستوى دول الاتحاد

ISSN : 2602-6570

الأوروبي ككل وعلى مستوى كل دولة، كما أن حجم الإنفاق العام لا يمثل مبلغا كبيرا مقارنة بباقي المجالات، ويمكن أن ننسب هذا الانخفاض لعدة أسباب، أن إنفاق الحكومات على البحث والتطوير يتمثل في تشجيع ودعم القطاع الخاص، حيث يقع العبء الأكبر في الإنفاق العام على البحث والتطوير على القطاع الخاص وبشكل خاص المؤسسات الكبيرة[23]، ففي سنة 2014 سجل الإنفاق العام الفرنسي الكلي على البحث والتطوير في مجال البيئة خمسة مليار يورو حيث سجل ارتفاعا بنسبة 14.5% مقارنة بسنة 2013 وساهم الإنفاق العام بـ 700 مليون يورو مرتفعا بنسبة تفوق 87% مقارنة بسنة 2013.

ففي بيانات للاتحاد الأوروبي نجد أن الدعم يوجه لمختلف المؤسسات باختلاف أحجامها، وهذا الدعم يوجه بشكل كبير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي يعتبر فيها الدعم الحكومي محفزا قويا على بذل الجهود والإنفاق العام على البحث والتطوير حيث يمثل نسبة كبيرة من حجم إنفاق هذه المؤسسات.

كما أن تراجع الإنفاق العام على البحث والتطوير في المجال البيئي، يمكن ان ننسبه إلى أن مشاريع البحث والتطوير التي يتم إنجازها إما أن ان المحافظة

على البيئة ليس من أولوياتها، بمعنى آخر أن مشاريع البحث والتطوير قد تتضمن هدف المحافظة على البيئة حيث تأخذ المعايير البيئية في قبول البدأ في المشاريع وإنجازها، لكنها ليست مشاريع بحث بيئية، وهي تنتمي للأنشطة الجانبية Les activités périphériques، وفق مفاهيم الاقتصاد الأخضر.

الخاتمة

تطور الفكر الاقتصادي في نظرته لدور الدولة في الحياة الاقتصادية فما بين دولة حارسة ودولة مالكة لعناصر الانتاج ودولة متدخلة تباينت الرؤى والاتجاهات، لكن في الأخير أظهرت الوقائع أن الظروف هي التي تملي على الدولة ما يجب فعله، من خلال السياسات النقدية والمالية، هذه الأخيرة يمثل فيها الإنفاق العام احد أقطابه.

وفي السنوات الأخيرة شهد العالم اتجها نحو حماية البيئة، بسبب الإنزلاقات الكبيرة التي شهدتها البيئة إلى مستويات لا يمكن السكوت عنها، ما استدعى وضع سياسات إنمائية تهدف لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والإجتماعية والبيئية.

ISSN : 2602-6570

وإذا كان الاهتمام بالبعدين الاقتصادي والاجتماعي قديم قدم ظهور الدول فإن البعد البيئي يمكن القول بأن الاهتمام به بالصورة التي هي عليها الآن حديثة بل إنها تمثل موضة العصر، فقد وضعت المشاكل البيئية حكومات دول العالم أمام تحديات حقيقية وجب التعامل معها، من خلال التعامل ضمن إطار منسق على المستوى العالمي.

وهذا التزايد في الاهتمام بمجال البيئة تولد عنه زيادة في الإنفاق العام سواء ما تعلق منها بمعالجة النفايات ومياه الصرف كمجالات تقليدية أو في مجالات حديثة مثل تلك المتعلقة بمحاربة التلوث أو بحماية التنوع البيولوجي وحماية الحيوانات الآيلة للانقراض ويمكن اعتبار الإنفاق العام على البحث والتطوير في المجال البيئي بمثابة النقطة المهمة والفارقة بين الدول المتقدمة وبقية الدول الأخرى، فهو يجمع بين موضة العصر (البيئة) وأهم متغير للتعبير عن مدى تقدم الدول وتطورها.

لكن ما توصلت إليه الدراسة من خلال البيانات المتحصل عليها حول اقتصاديات دول الاتحاد الأوروبي هي وجود تفاوت كبير في حجم الإنفاق العام

على حماية البيئة إذ سيطرت المجالات التقليدية على معظم المخصصات، في حين لم تحظى المجالات الحديثة سوى بمبالغ منخفضة، لكن أهم ملاحظة يمكن أن نشير إليها أن معدل نمو الإنفاق العام على المجالات الحديثة كان أعلى منه مقارنة بالمجالات التقليدية خاصة في مجال محاربة التلوث.

وهذه الزيادة في الإنفاق العام منه ما له علاقة مباشرة بالبيئة مثل المخصصات الموجهة مباشرة لجمع النفايات ومعالجتها كما يمكن أن تكون له علاقة غير مباشرة بحيث تكون الأهداف البيئية ضمنية في إنجاز مشروع معين، مثل توفير الإنارة العمومية في منطقة معينة بالاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية.

ورغم أن الإنفاق العام البيئي على مستوى الاتحاد الأوروبي سجل ارتفاعا بين 2007-2015، لكنه على مستوى المجالات الفرعية كان متذبذبا بعض الشيء وكذلك الحال بالنسبة لبقية الدول، غير أنه وبشكل عام استجاب لظاهرة ازدياد النفقات العامة، وهو ما يضعنا أمام إشكالية جديدة للبحث حول أسباب هذه التقلبات، وبمعنى علاقة الإنفاق العام البيئي بالنمو الاقتصادي وهو ما يمثل

ISSN : 2602-6570

بالنسبة لنا أحد آفاق البحث حيث اكتفينا في الدراسة بعرض بيانات إحصائية وصفية.

المراجع والإحالات

[1] - رمضان صديق، الوجيز في المالية العامة والتشريع الضريبي، بدون سنة نشر، ص 22.

[2] - البيبلاوي، *دور الدولة في الاقتصاد*، دار الشروق، مصر، 1998، ص 39.

[3] - البيبلاوي، مرجع سابق، ص 41.

[4] - لحيلح الطيب، مطبوعة مستوفات لمقياس السياسة النقدية والمالية. جامعة أم البواقي، 2016، ص 52.

[5] – Damarey S., Finances publiques, Gualino Eds, France, 2008, p.30.

[6]- العلي عادل، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، ج 1، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص ص 73-84.

[7]- بن طبي، المالية العامة، مطبوعة، جامعة بسكرة، 2016، ص 16.

[8]- فتوح خالد، تطور الانفاق الحكومي وأثره على التنمية المستدامة،اطروحة دكتوراه. جامعة تلمسان مرجع سابق، ص 16.

[9]- كريم سالم حسين الغالبي، الإنفاق العام العام واختبار قانون فاجنر (Wagner's law) في العراق للمدة (1975-2010) تحليل قياسي، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد 08، العدد 25، 2012، ص ص 29-52.

[10]- فتوح، مرجع سابق، ص 68.

[11]- فتوح، مرجع سابق، ص 73.

[12]- محمد حلمي مراد مالية الدولة، جامعة عيش شمس، مصر، بدون سنة نشر، ص 28.

[13]- أنظر: محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، الإيرادات العامة، النفقات العامة، الميزانية العامة للدولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص ص 94-100.

وعادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة: مدخل لدراسة أصول الفن المالي، درا النهضة العربية، بيروت، 1992، ص ص 117-119.

[14]- حسن محمد القاضي، الإدارة المالية العامة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2014، عمان، ص 84.

[15]- ادريوش وناصور عبد القادر، النمو الاقتصادي و اتجاه الإنفاق العام في الجزائر: بعض الادلة التجريبية لقانون فانغر باستعمال مقاربة منهج الحدود ARDL ، مجلة الاقتصاد والمانجمنت، العدد 11، 2012.

[16]- يسرى أبو العلا، المالية العامة والتشريع الضريبي، جامعة بنها، مصر، ب سنة نشر.

[17]- عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص ص 100.

[18] - http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/wp-content/uploads/sites/2/2015/12/SDG.Overview.pdf

[19] - http://www.un.org/ar/millenniumgoals/pdf/MDG.2015.Report.Summary.pdf

[20]- عبد الرحمن سيف سردار، التنمية المستدامة، دار الراية، عمان، 2015، ص ص 15-17.

[21]- مؤسسة التمويل الدولية، سياسات العمليات: التقييم البيئي، المنشور OP 4.01، أكتوبر 1998، ص 3.

[22] - http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/Environmental_economy_-_employment_and_growth/fr

[23] - ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/R_%26_D_expenditure/fr#D.C3.A9penses_de_R.C2.A0.26.C2.A0D_par_source_de_financement

ISSN : 2602-6570